استراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر: بين التحديات والمقومات

Algeria's border Areas development strategy: challenges and components

دريادي حميدة

جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس(الجزائر)

h.deriadi@univ-bomerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التحديات والتهديدات التي تواجهها، والمقومات التي تحتويها، والبحث في الفرص التي يمكن أن تستغلها الجزائر من خلال الإمكانيات التي تحتويها هذه المناطق الحدودية من ثروات طبيعية ومنجمية وشمسية وطاقوية هامة، والموقع الاستراتيجي لها، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة احتكام الجزائر إلى خطة استراتيجية تتضمن وضع رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم لتنمية تلك المناطق، واستغلال نقاط القوة و مجابهة نقاط الضعف، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التشاركي.

الكلمات المفتاحية: تنمية المناطق الحدودية، الاستراتيجية الوطنية، المقومات و التحديات، الجزائر

Abstract:

This research paper aims at evaluating the national strategy for the development of border regions in Algeria in view of the challenges and threats it faces, and the constituents it contains. Furthermore, exploring the opportunities that can be exploited by Algeria through the potential that these border areas contain, including important natural, mining, solar and energy resources, and their strategic location. Therefore, the study led to a conclusion that the strategy adopted by Algeria for the development of the border areas must be based on a strategic plan which includes establishing a clear economic and social vision for the development of these areas. Morever, exploiting strengths and confronting weaknesses. In addition to adopting a participatory approach.

Keywords : Border Areas Development, National Strategy, Constituents and Challenges, Algeria.

1- مقدمة:

تعتبر التنمية في المناطق الحدودية من المسائل المحورية لدى معظم الدول لما لها علاقة بالأمن الوطني وأهمية استغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالتكامل مع الدول المجاورة باعتبارها معابرا هامة في هذا الشأن، لهذا تعمل الدول جاهدة للبحث عن السبل الكفيلة بذلك، لجعل تلك المناطق مركز جذب في كل المجالات (الاقتصادية، السياحية، التجارية) بدل أن تكون معابرا للآفات التي تمس أمن واقتصاد الدول.

الجزائر اليوم أمام تحديات كبيرة فيما يخص تنمية المناطق الحدودية، خاصة و أنها تتميز بكبر المساحة، وسجلت هذه المناطق تأخرا ملحوظا في شتى مجالات التنمية (الاجتماعية، الاقتصادية، البشرية...)، نتيجة التهميش الذي حضيت به في السنوات السابقة، هذا و تتموقع الجزائر في إقليم تتميز أغلب حدوده بعدم الاستقرار على غرار ليبيا و تونس و مالي، مما يفرض على الجزائر رسم خطة استراتيجية محكمة لاستغلال الفرص المتاحة في مناطقها الحدودية لتحقيق تنمية شاملة، مع التركيز على المقومات التي تساعد في ذلك.

وفي هذا الإطار نطرح الإشكال الأتي:

ماهي مقومات استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر في ظل التحديات التي تواجهها؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نخوض في محورين أساسيين:

المحور الأول: واقع التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر و تحدياتها

المحور الثاني: مقومات استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر

2-واقع التنمية في المناطق الحدودية بالجزائر وتحدياتها:

تعتبر تنمية وتطوير المناطق الحدودية كإحدى الحلول الرئيسية للحد من انتشار مختلف أنواع لظواهر و الأنشطة غير المشروعة، والتي من شأنها إحداث أضرار بالغة على الوطن، خاصة في ظل الأوضاع السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها الدول المجاورة.

2-1-واقع التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر:

حرصت الجزائر منذ الاستقلال على ضبط حدودها وتنميتها وذلك بانتهاج استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحدودية، وتنفيذ العديد من المشاريع الثنائية عبر الحدود في صورة اتفاقات، مذكرات تفاهم واللجان الحدودية المشتركة، إلا أن مظاهر التنمية لم يكن لها وجود حيث تتميز المناطق الحدودية للجزائر بمعاناة سكانها من الفقر باعتبارها تعاني من العزلة وتأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا بسبب تراكم بعض الأسباب التي صعبت مهمة التنمية في المناطق الحدودية منها:

- طول الحدود الجزائرية الذي يفوق 6500 كلم، أطولها الرابطة مع المغرب، تليها الحدود مع مالي ثم تونس وبعدها ليبيا وأخيرا موريتانيا و الصحراء الغربية.
- تدهور التنمية خلال التسعينات وهجرة السكان بسبب الظروف الأمنية.
- اتساع المسافات والظروف الطبيعية القاسية خاصة في الجنوب و الجنوب الكبير.
- ضعف حجم التبادلات التجارية البينية بين الجزائر ودول الجوار.
- زحف الرمال والفيضانات والمخاطر الكبرى في الجنوب.
- قلة عدد السكان ووجود تجمعات سكانية متفرقة.
- بنية تحتية ضعيفة.
- عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في تلك المناطق.

2-1-1-البنية التحتية للمناطق الحدودية:

تعتبر مشاريع البنية التحتية من أهم مقومات التنمية، حيث أنها عامل جذب مهم للاستثمارات والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة إذ تشمل أغلب الولايات الحدودية على عدد من المطارات (ماعدا الطارف وسوق أهراس)، ونظرا لخصوصية بعض الولايات نجدها تحتوي على 3 مطارات وذلك لفك العزلة عن هذه المناطق، ومن جهة أخرى نلاحظ ضعف تغطية شبكة الطرقات للمساحة الكبيرة للولايات الحدودية الجنوبية، فمثلا رغم أن ولاية تمنراست تحتل الصدارة من حيث طول شبكة طرقاتها، إلا أن نسبة التغطية تبقى ضعيفة (بسبب مساحتها الكبيرة جدا)، كما أن الملاحظ أيضا هو أن الأمر مغاير بالنسبة للولايات الحدودية الشمالية حيث ترتفع نسبة تغطية شبكة الطرق للمساحة، ومن بين أهم الأسباب هو أن الكثافة السكانية أوجبت ذلك، بالإضافة إلى أنه ورغم ضخامة شبكة الطرق في ولايات الجنوبية، إلا أنها غير كافية لفك العزلة عن هذه المناطق، كما أن نوعية وجودة هذه الطرق كانت سببا في ارتفاع عدد حوادث المرور بهذه المناطق خاصة في أوقات الظروف الطبيعية القاسية (الزوابع الرملية التي تغطي الطرق)، وهو الأمر الذي لا يمكنه بأي حال أن يعكس الأهمية التي تحتلها هذه المناطق للاقتصاد الجزائري، لهذا وجب الاهتمام أكثر بهذه المناطق (نصر الدين قارة عشيرة، ديسمبر 2018،صفحة 63).

2-1-2-التعليم في الولايات الحدودية:

يعتبر التعليم أساس التنمية البشرية التي تعد من أهم مقومات التنمية الشاملة والمستدامة، فالعنصر البشري المؤهل هو من يستطيع القيام بنهضة اقتصادية أو اجتماعية، تتميز المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية منها بوجود البدو الرحل بالإضافة إلى تركيز بعض السكان في مناطق بعيدة نسبيا عن مراكز التجمعات السكانية مما يعيق (وإن توفرت المدارس بمختلف أطوارها) التحاق الأساتذة بها رغم الامتيازات المقدمة لهم، والانعكاس الذي يمكن ملاحظته هو النتائج المتوسطة الضعيفة التي تحققها هذه الولايات في الامتحانات العامة حيث نجد أغلبها تحتل مراكز متوسطة إلى ضعيفة (ماعدا بعض الاستثناءات) والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال النتائج المنشورة لترتيب الولايات في الامتحانات المدرسية في نهاية السنة، وإذا علمنا عن مدى مساهمة جودة التعليم في النمو الاقتصادي فيجدر بنا القول أنه

يجب الاهتمام أكثر بهذه المناطق وتوفير مقومات الجدة في التعليم بها في مختلف الأطوار، حتما سيساهم هذا الأمر في دعم مسار التنمية بهذه المناطق (نصر الدين قارة عشيرة، ديسمبر 2018،صفحة 64).

2-1-3-الصحة في الولايات الحدودية:

تعتبر الصحة من أهم مقومات تحقيق التنمية حسب برنامج الأمم المتحدة 2030، فالمجتمع الصحي والسليم يكون قابلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتعتبر الهياكل الصحية المتوفرة من أهم مقومات المحافظة على الصحة،

تتصدر ولاية تلمسان الولايات الحدودية من حيث التغطية الصحية، لتأتي بعدها ولاية الوادي، لكن الإشكال الأكبر هو أن الولايات الحدودية الجنوبية تشهد نقصا عاما في تغطية الاحتياجات الصحية للسكان، حيث ينعدم تقريبا وجود أطباء مختصين في تخصصات مهمة كطب الأطفال مثلا والتي تعتبر من الاحتياجات الأساسية للسكان، ولسد هذه الحاجة يتوجه السكان إما لبعض الأطباء العامين الذين تشكلت لديهم نوعا من الخبرة الميدانية، أو إلى خارج الولاية لتلقي العلاج، وذلك نتيجة لتمركز الأطباء في الولايات الساحلية وبدرجة أقل في مناطق الهضاب العليا. ورغم إقرار الحكومة بإلزامية الخدمة المدنية التي تلزم على الطبيب العمل في إحدى المناطق لمدة تتراوح بين السنة والسنتين إلا أنه ونتيجة لعدّة مشاكل بمجرد انتهاء هذه المدة يتحول مركز عمل الطبيب إلى مناطق أخرى، والجدير بالذكر أن أبناء المنطقة في حد ذاتهم لا يميلون إلى البقاء في ولاياتهم الأصلية بل يفضلون التوجه إلى مناطق حضرية أخرى، ليبقى سكان الولايات الحدودية أمام حلين لعلاج بعض الأمراض فإما يتنقلون إلى الولايات الساحلية وعلى رأسها الجزائر العاصمة أو يتوجهون إلى بلدان مجاورة تأتي في مقدمتها تونس خاصة بالنسبة لولايات الجنوب الشرقي.

كما أن غياب المستشفيات الجامعية يمثل أحد العقبات في تطوير الصحة في هذه المناطق، فرغم فتح تخصص الطب على مستوى جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة على سبيل المثال، إلا أنها تفتقر إلى توفر مستشفى جامعي نظرا للعديد من الأسباب كغياب العقار المناسب فرغم المساحة الكبيرة للولاية إلا أن المشروع متوقف فعليا لعدم تخصيص المساحة للمشروع، مما أدى إلى مواجهة طلبة الطب مشكل التربصات الميدانية، الأمر الذي أجبرهم على التوجه لولايات أخرى لإتمام الدراسة (نصر الدين قارة عشيرة، ديسمبر 2018،صفحة 65).

2-1-4-المشاريع الاستثمارية في الولايات الحدودية:

إن القيام بالاستثمارات في أي منطقة من شأنه أن يؤثر إيجابا على التنمية في تلك المنطقة، حيث أنه يعمل على جذب العنصر البشري من خارج المنطقة بالإضافة إلى توفير فرص عمل لسكان تلك المناطق.

تتصدر ولاية ورقلة المناطق الحدودية سواء فيما تعلق بعدد المشاريع الاستثمارية المصرح عنها أو من حيث مبالغ هذه الاستثمارات، وتعتبر ولاية تندوف أقل هذه المناطق من حيث عدد أو قيمة هذه المشاريع، بالمقارنة مع العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر ككل، نجد أن حصة هذه المناطق

لا تتجاوز الـ 15%، وهذا أمر منطقي إذا ما عملنا أن هذه المناطق يقطن بها حوالي 12% من السكان، غير أنه وبالنظر إلى المساحة الشاسعة لهذه المناطق والإمكانيات المختلفة لها سواء في السياحة، الفلاحة، الصناعة والموارد الطبيعية، فإن عدد هذه المشاريع لا يعكس هذه الأهمية، ولا يصل إلى المستويات المطلوبة لتنمية هذه المناطق رغم كل الامتيازات الممنوحة للاستثمار في هذه الولايات (نصر الدين قارة عشيرة، ديسمبر 2018،صفحة 66).

أيضا تجدر الإشارة إلى أن الولايات الحدودية للجزائر تحتوي على ثروات طبيعية هائلة، فولاية تمنراست تتوفر على احتياطات الذهب واليورانيوم، تتوفر ولاية تبسة على الفوسفاط، وتتوفر ولاية الطارف على حظيرة غابية محمية، ولاية تندوف تتوفر على الحديد، وأغلب هذه الثروات غير مستغلة، فالأولى التركيز على هذه الثروات واستغلالها لتنمية هذه المناطق وتحقيق تنمية مستدامة بها.

2-2-ضرورة التنمية في المناطق الحدودية للجزائر في ظل التهديدات المحدقة بها:

في ظل غياب التنمية بالمناطق الحدودية للجزائر وما تشهده الدول المجاورة من عدم الاستقرار السياسي و الأمني، على غرار تونس و ليبيا و مالي و النيجر، بالإضافة إلى الخلاف السياسي مع الجارة المغرب حول قضية الصحراء الغربية، مما نتج عنه العديد من الممارسات التي لا تخدم التنمية والتي تفرض على الجزائر جهودا إضافية لمواجهتها و أبرزها (عنان، 2018،صفحات 207-208):

2-2-1-انتشار الإرهاب في المنطقة: حيث انتشرت العديد من الجماعات الإرهابية في المنطقة كتنظيم القاعدة في بلدان المغرب العربي وجماعة بوكو حرام، بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية والذي انتقل من بلدان المشرق العربي ووصل إلى ليبيا.

2-2-2-الجريمة المنظمة وتجارة السلاح: خاصة في الحدود الليبية بعد ثورة الربيع العربي، حيث انتشرت تجارة السلاح وتهريبه، وتجارة التهريب هذه بشكل عام تدر مداخيل كبيرة يمكن أن تفوق الناتج الداخلي لبعض دول المنطقة، وتدخل في هذه المنطقة عمليات الاختطاف والاتجار بالبشر.

2-2-3- تجارة المخدرات: من أخطر المشاكل التي يتعرض لها المجتمع الجزائري هي إدمان المخدرات، فهي تصيب أهم طاقاته وهم الشباب، فتعمل على تمزيق أخلاق الأمة وتهز اقتصادها وتدمر كيانها وأجيالها، إذ صارت المخدرات التي تدخل إلى الجزائر في ازدياد مطرد حيث غزت البيوت والمحلات والجامعات وحتى المدارس، وتؤثر على الاقتصاد من خلال تخفيض الإنتاج وهدر أوقات العمل وخسارة القوى العاملة، ويظهر أثرها السلبي على الاقتصاد في كل ما تنفقه الدولة رسميا من أجل مكافحة العرض وخفض الطلب، ويندرج في هذا جزء كبير من ميزانية وزارة المالية وهو ما يشمل إدارة الجمارك وجزء من ميزانية الأمن العمومي ومصلحة السجون، وكذلك وزارة الدفاع في مكافحة التهريب، وفي المقابل نجد وزارة العدل التي تساهم بقدر من ميزانيتها في تغطية أشغال آليات السلطات القضائية بقضايا المخدرات والطب الشرعي وإعادة التأهيل، كذلك مجموع الخدمات الطبية والتقنية والاجتماعية التي تقدم العلاج فيما يخص التعاطي والإدمان وبرامج التوعية الاستيعاب، وتعتبر المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب من أكثرها خطورة ونشاطا في تهريب المخدرات.

4-2-2- الهجرة غير الشرعية: إن العديد من سكان المناطق التي شهدت نزاعا (خاصة المسلح) نزحوا إلى بلدان الشمال وأهمها الجزائر للاستقرار فيها أو باعتبارها كمعبر لأوروبا، حيث أن هناك العديد من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعتبرون البحر المتوسط للوصول إلى الضفة الأخرى عبر قوارب الصيد. وفي ذات الصدد قدر عدد اللاجئين في الجزائر نهاية سنة 2016 بحوالي 99,949 ألف لاجئ.

كل هذه الممارسات والآفات تزيد من تحديات تنمية هذه المناطق، التي تعد حتمية لا مناص منها لمجابهة هذه المشاكل التي غالبا ما تضر الاقتصاد الوطني و تجر البلاد إلى مزيد ن الإنفاق لمحاربتها في سبيل القضاء عليها.

3-مقومات الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية:

تعتبر مسألة تنمية المناطق الحدودية مهمة مشتركة بين الجزائر والدول المجاورة، والتكتل يسمح بالحماية المشتركة للحدود والمواجهة الجماعية لكل التهديدات والأزمات التي تعرض المنطقة ككل للتفكيك والتخلف، فمنذ الاستقلال تسعى الجزائر إلى تقوية علاقاتها مع دول الجوار ولا تزال كذلك، فالاتحاد المغاربي مثلا لم تنجح لحد الآن الأهداف المرجوة منه بسبب التوتر السياسي بين الجزائر والمغرب وغلق الحدود بينهما منذ 1994، كذلك عدم الاستقرار الأمني في الدول المجاورة يجعل من توحيد الأهداف والرؤى صعب وغير ممكن على الأقل على المدى القصير، خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ لا يزال يقتصر التنسيق على الجانب الأمني فقط، وعليه يمكن القول إن اكتساب المقومات اللازمة لتحقيق التنمية المأمولة في الولايات الحدودية ستكون في المدى القصير غالبا على المستوى الداخلي، ويمكن أن تتحقق على المستوى الخارجي بعد توفير متطلبات التكتل والاتحاد بين دول المنطقة.

3-1-الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية في الجزائر:

في هذا الفضاء الحدودي تتم ولادة ظواهر سلبية تتغذى من مصادر متعددة، على غرار غياب سياسات تنموية واضحة وهادفة، انتشار الفقر، الحرمان والتهميش، محدودية الأفق السياسي والاجتماعي، وأمام عجز الآلة العسكرية والحلول السياسية لمواجهة هكذا تحديات، تسعى الجزائر لتطوير مقاربة تنموية، تستهدف رفع سقف طموح شعوب وقاطني تلك المناطق من خلال تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق العيش الكريم، وانتشالهم من أن يتحولوا إلى صيد سهل لشبكات التطرف والإجرام العابر للحدود.

وقد تعززت السياسة الوطنية الجزائرية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، ضمن السياق المؤسساتي الجديد الذي ميزه (بولمشاور، جويلية ، 2019، صفحة 215):

- مصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030: القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010.
- القانون رقم 10-01 المؤرخ في 02 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.

- علاوة على مخطط عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017 الرامي لتكثيف الجهود التنموية في المناطق الحدودية.
- اهتمام الرئيس تبون بما سمي بمناطق الظل في الجزائر واعتبار تنميتها وترقيتها من أولويات برنامجه الرئاسي.

حيث تعمل الجزائر جاهدة للتأسيس لبرنامج خاص لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، من خلال تحسين الإطار المعيشي للمواطن على مستويات الحياة الاجتماعية من قبيل الصحة، التعليم، الطاقة والتشغيل وتوفير المياه الصالحة للشرب. وتسعى الجزائر إلى تنمية مناطقها الحدودية من خلال ما يلي:

3-1-1-تطوير مشاريع البنية التحتية في المناطق الحدودية:

تعتبر هذه المشاريع من أهم عناصر جذب الاستثمارات وما يصاحبها من تهيئة لتمركز السكان في تلك المناطق وبالتالي إمكانية تنميتها وتطويرها خاصة في ظل الإمكانيات غير المستغلة في الولايات الحدودية الجزائرية، وقد سطرت السياسة الوطنية في ميدان التهيئة العمرانية لأفاق 2030 برنامجا وطنيا بأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية التي صنفت في سابق على أنها مناطق حساسة يجب النهوض بها، وضمن هذا المخطط ثم تصنيفها في 08 مناطق حدودية، كل منطقة تمثل وحدة متجانسة محليا ومتكاملة مع مجالات دول مجاورة.

وبالنظر إلى المعابر الحدودية التي تمثل أهم مناطق الاتصال مع بلدان الجوار فإن مشروع الطريق السيار العابر للصحراء يعتبر من أهم مشاريع التكامل الإقليمي، حيث سيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النقط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر، ومن الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة المبادلات التجارية بين هذه البلدان، وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بفك العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب، ويمتد الطريق على الـ 9000 كلم ويسعى أساسا إلى تسهيل المبادلات بين البلدان المار بها هذا الطريق، فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية، طوله في الجزائر 2360 كلم، وكلف هذه الأخيرة بين عامي 2005 و2014 حوالي 3 مليار دولار، يمر الطريق بعدد من الولايات الحدودية أهمها ولاية تمنراست التي يمر فيها بمناطق عين قزام، تيمياوين سيلات تمنراست وعين صالح، بالإضافة إلى كل من ورقلة، الوادي، كما أنه يمر بولايات غرداية، الأغواط الجلفة، المدية، البليدة وصولا الجزائر العاصمة مع امكانية ربطه بميناء ولاية جيجل (آخرون).

بالإضافة إلى هذا الطريق نجد الطريق السيار للهضاب العليا على طول 1020 كلم من تبسة إلى تلمسان، والطريق السيار شرق غرب على طول 1216 كلم والرابط بين عنابة وتلمسان، كل هذه المشاريع الهدف منها ربط مناطق الجزائر وتسهيل حركة المرور بين الولايات وبين البلدان المغاربية والإفريقية.

فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني في إطار تعزيز التعاون المغاربي، قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة إنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، وأعلن عن ذلك القرار في الدورة الـ 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية – الموريتانية، التي انعقدت نهاية ديسمبر (كانون الأول) من سنة 2017، وقد أعلن عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تندوف الجزائرية (رابحي، جوان 2019،صفحة 16).

3-1-2- العمل على تنمية الروح الوطنية لدى سكان المنطقة:

إن سكان المناطق الحدودية هم أكثر المتأثرين بأن تحركات أو نشاطات أو إجراءات بين الحدود، وبمعرفتهم لذلك وتوفير المناخ المناسب للعيش في تلك المناطق والاستجابة لمطالب سكانها وتطويرها بشكل عام يعتبر كحاجز وسد منيع أمام انتقال الأزمات، وغياب ذلك يولد العكس، فانعدام مظاهر التنمية يشجع سكان المناطق على التعامل في الأنشطة المشبوهة وأهمها التهريب، وفي إطار ذلك تحاول الجزائر من خلال مختلفة السياسات لتطوير هذه المناطق بالإضافة إلى التركيز على شباب أهل المنطقة (الصحراء الجزائرية) عبر فتح المجال لتجنيد عسكريا للشباب الذي له دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة ودراية بما فيه الاتجاه نحو الاحترافية العسكرية للأسلاك الأمنية في الرواق الجنوبي للجزائر بالاعتماد على أبناء المنطقة.

أيضا يجب الإشارة إلى وجوب تعزيز مكونات الهوية الوطنية، إذ يجب التوجه نحو التطبيق الفعلي لتعاليم الإسلام باعتباره دين الدولة، وتعزيز مكانة اللغة العربية كلغة وطنية رسمية، أيضا الترقية النشطة لكتابة التاريخ وتلقينه للأجيال الصاعدة وتعميمه، أيضا تأييد رفض المجتمع لأي مشروع يستهدف المساس بوحدة البلاد، وأخيرا قيام الحكومة بتعزيز أواصر العلاقة بين الجزائر ومواطنيها المقيمين في الخارج بما يساهم في تجنيد مساهمتهم في التنمية الوطنية.

3-1-3-تعزيز أمن الحدود:

تعمل الجزائر على تعزيز أمن حدودها نظرا لعدة أسباب فقد تم إغلاق الحدود الجزائرية المغربية منذ 1994 لأسباب سياسية، وبسبب ثورات الربيع العربي والأوضاع التي تم ذكرها سابقا تم غلق الحدود مؤقتا مع العديد من دول الجوار أهمها مع ليبيا في ديسمبر 2012، مالي في جانفي 2013 وتونس في أوت 2013، (والتي تم فتحها بعد ذلك) هذا بالإضافة إلى تعزيز التواجد الأمني في المناطق الحدودية وتعزيز أجهزة المراقبة، وهذا بغرض الحد من الأنشطة المشبوهة الممارسة عبر الحدود وأهمها جرائم التهريب.

كما قام الجيش الجزائري وبالاعتماد على حرس الحدود بالعمل على فرض تأمين كامل لحدود البلاد وحمايتها من تسلل الإرهابيين، وتمرير السلاح وكل ماله علاقة بالإرهاب، في ظل الارتباطات العالمية

للمجموعات الإرهابية العابرة للحدود خاصة على الشريط الحدودي الليبي، المالي والنيجر، وفي هذا الشأن أيضا كان من بين أهداف مخطط عمل الحكومة المعلن عنه سبتمبر 2017 من الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدتها ومن بين عناصر هذا الأمن الحفاظ على اليقظة إلى الحدود للوقاية من أي تهديد قادم من بؤر عدم الاستقرار في بلدان الجوار (عنان، 2018،صفحة 207-208).

3-1-4-تمويل التنمية بواسطة الصناديق الخاصة:

تعتبر هذه الصناديق من سمات الاقتصاد الجزائري وبالتحديد تنفيذ النفقات العمومية، وفي الفترة التي تلت ارتفاع أسعار المحروقات (بداية من 2001 وإلى غاية منتصف 2014) توسعت الجزائر في فتح هذا النوع من الصناديق بغية تنويع الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وكانت برامج الاستثمار العمومي من أهم الصناديق التي فتحت لهذا الغرض والتي هدفت إلى تطوير كل الولايات الجزائرية مع التركيز على المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية منها نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها المناطق والتي تجعلها فرصا استثمارية بامتياز، وبالإضافة إلى هذه البرامج نجد بعض الصناديق الأخرى التي أنشأت لتحقيق نفس الأهداف وهي (نصر الدين قارة عشيرة، ديسمبر 2018، صفحة 68):

- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية: يحمل هذا الصندوق الرقم 302-124 وأنشأ سنة 2006، يعمل أساسا على تمويل نشاطات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **صندوق تعويض تكاليف النقل:** يحمل الرقم 302-041 الذي أنشأ 1997 ويهدف إلى تغطية التكاليف الاستثنائية المرتبطة بمصاريف النقل لتموين مناطق الجنوب بالمواد ذات الاستهلاك الواسع.
- **الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب:** يحمل رقم 302-089 أنشأ سنة 1998 وخضع للعديد من التعديلات، يعمل على تمويل عمليات تطوير مناطق الجنوب، على أن تمنح الأولوية للمشاريع المهيكلة بالإضافة إلى التمويل المؤقت للبرنامج الخاص بتطوير ولايات الجنوب، هذا الصندوق يقوم أيضا بتمويل تخفيض فاتورة الكهرباء بالنسبة للأسر والمؤسسات في ولايات الجنوب.

بالإضافة إلى هذه الصناديق نجد الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا الذي تم إعادة بعثه في قانون المالية لسنة 2018، والتي تهدف في مجملها إلى تطوير وتنمية هذه المناطق بشكل خاص لأنها فعلا تعتبر مفتاحا للتنمية في حال استغلالها بشكل فعال.

3-1-5- الإعفاءات الجبائية:

يستفيد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين والممارسين لأنشطة في ولايات إليزي، أدرار وتمنراست من تخفيض مقدر بـ 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح

الشركات. كما تستفيد أغلب المناطق الحدودية من المزايا المتعلقة بالنظام الاستثنائي وذلك في مرحلتي الانجاز والاستغلال، حيث تستفيد العديد من المشاريع الاستثمارية من تخفيضات وإعفاءات الهدف الرئيسي منها هو تشجيع العمل في هذه المناطق لتطويرها صناعيا مما يساعد على تحقيق التنمية فيها.

3-1-6-تعويض المنطقة الجغرافية:

ويقصد بها كذلك منحة المنطقة، والتي تستفيد منها 22 ولاية (بنسب متفاوتة من ولاية لأخرى)، هذه المنح التي حددها المرسومين 82-183 و95-300، والتي تمثل نسبا متفاوتة من الأجر القاعدي والتي يستفيد منها الموظفون والعاملون في بعض المناطق المرغوب تنميتها وأهمها ولايات الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير والتي تمثل نسبة كبيرة من الولايات الحدودية الجزائرية، وتعتبر هذه المنح كامتيازات لجذب اليد العاملة المؤهلة لتحقيق نوع من التوازن بين الولايات الشمالية والجنوبية.

3-1-7-المحاربة الصارمة للاتجار بالمخدرات:

والذي يتكالب على بلادنا من بلدان الجوار وبالأخص المغرب، وحسب مخطط عمل الحكومة المعلن عنه في سبتمبر 2017 سوف تكون هذه المحاربة مدعومة بالتماس أشد العقوبات ضد مروجي المخدرات الذين يقومون بتلغيم مجتمعنا ولاسيما الشباب منه.

وقد تعززت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية مؤخرا بعدة برامج وإجراءات أهمها (الدين، 2020، صفحات 401-402):

- إحداث 10 ولايات منتدبة جنوبية في إطار استراتيجية تهيئة الإقليم المسطرة و تنمية المناطق الحدودية قبل 2019 ثم بعدها تم انشاء 44 مقاطعة إدارية جديدة في الهضاب العليا، وترقية 10 ولايات منتدبة بالجنوب إلى ولايات جديدة ليصبح عدد الولايات في الجزائر 58 ولاية سنة 2021.
- توجيه 1500 مشروع سياحي للولايات الحدودية منها 200 مشروع في طور الإنجاز بطاقة استعاب تصل إلى 45 ألف سرير و بقيمة استثمار تبلغ 14 مليار دينار لخلق أقطاب سياحية.
- مصادقة الجزائر على اتفاقية منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية لتكون عملية فعليا في جانفي 2021.
- مراجعة آليات الدعم المالي للصندوق الخاص لترقية الصادرات قصد إضافة النقل ضمن قائمة النشاطات التي تستفيد من هذا الصندوق لتعويض مصاريف النقل البري للسلع المصدرة عن طريق الولايات الحدودية.
- مراجعة النظام التشريعي المنظم لعمليات التجارة بالمقايضة لتوسيع قائمة السلع المعنية و تكييفها بشكل يراعي احتياجات و خصوصيات كل ولاية.
- دراسة استغلال منجم الحديد بغار جبيلات بتندوف و التي انتهت بمذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية للحديد و الصلب و ائتلاف لشركات صينية في 30 مارس 2021م.

- مشروع تثمين الفوسفات بمنطقة بئر العاتر (تبسة) والذي سيترافق مع انجاز عدة أقطاب صناعية و مشاريع أخرى من بينها منشآت النقل عبر السكك الحديدية و قواعد الحياة و مشاريع المعالجة الأولية للفوسفات وتحويله الكيميائي و الصناعي قصد إنتاج عدة أنواع من الأسمدة.

- إعداد برامج هامة في المرحلة (2018-2028) تخص أشغال المنشآت الجيولوجية و الخرائط الجيولوجية وعمليات البحث الجيولوجي و المنجمي، حيث تم رصد حوالي 10 ملايير دج لتمويلها، و ذلك لاكتشاف وتحضير مكامن منجمية قابلة للاستغلال تقنيا و اقتصاديا.

- مشروع عصرنة وتطوير أساليب استغلال مناجم حديد الونزة وبوخضرة (تبسة) بغية مضاعفة انتاجها بثلاث مرات.

3-2- مقومات نجاح الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية للجزائر:

بالرغم من قيام الجزائر بالعديد من الإجراءات بغية تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الحدودية إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى تفعيل لتحقيق المطلوب، ولهذا يتوجب على الجزائر العمل على تعزيز السياسات القائمة لتنمية هذه المناطق الحدودية ليس فقط لتنويع اقتصادها، ولكن أيضا لحماية أمنها القومي بصفة عامة، كما يتوجب الاستغلال الجيد لنقاط القوة في هذه المناطق والتركيز على معالجة نقاط الضعف.

يتفق الكثير من المختصين أن تنمية وترقية المناطق الحدودية يعتبر هدف استراتيجي سيسمح للجزائر بالتقدم خطوات كبيرة إذا ما تحقق، إلا أن فعالية استراتيجية تنمية وترقية تلك المناطق تبقى مرهونة بثلاثة شروط أساسية .(جوادي، 19 ديسمبر 2020)

3-2-1- وضع رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم لتنمية تلك المناطق:

وذلك من خلال استراتيجية ترتكز على التحديد الدقيق لنقاط القوة والمقومات التنموية التي تزخر بها كل منطقة؛ والتشخيص الموضوعي لمواضع التخلف والاحتياجات وترتيبها وفق الأولوية، وإحصاء الفرص التنموية المتاحة لتلك المناطق كل حسب خصوصيتها القانونية والجغرافية ...إلخ، وأخيراً حصر التحديات الواجب مجابهتها. وهذه الرؤية يجب أن تنطلق من توصيف عام للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، من خلال جمع ما يمكن أن ندعوه أطلسا تنمويا حولها يتضمن :

- معلومات دقيقة حول سوق العمل المحلي من حيث عدد السكان، تصنيفاتهم، طبيعة احتياجاتهم، البطالين، الشغيلين وتوزيعهم على القطاعات، متوسط الدخل العائلي، عدد الكفاءات المقيمة والمهاجرة ... إلخ،

- الملامح الكبرى لاقتصاد المنطقة من حيث: موارد التمويل وحجمها، حجم الوعاء العقاري الزراعي والصناعي والفلاحي المستغل وغير المستغل، عدد الشركات الناشطة وأنواعها وتوزعها، والتي أغلقت أو أفلست، والمرشحة لبداية النشاط، تكاليف الإيجار وبيع العقارات، حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- حالة المحيط أو بيئة الاستثمار من خلال تقييم التسهيلات الإدارية، النظام الجبائي، المنظومة المصرفية، التأمين والحماية الاجتماعية.
- وضعية البنية التحتية بما فيها شبكة الطرقات، التمويل بالكهرباء والغاز والماء...إلخ.
- وأخيرا معلومات وطنية وإقليمية حول وضعية المنطقة ضمن الخطة الوطنية للتنمية، ووضعية المناطق المجاورة لها، حالة المعابر الدولية، الاتفاقيات الدولية المبرمة مع مراعاة ألا يكون التنسيق الأمني مع الدول المجاورة عقبة في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك المناطق... إلخ.

3-2-2- وضع جدول زمني مضبوط لمراحل استراتيجية التنمية:

وتلك الرزنامة يجب أن تضمن على الأقل أربع فترات، تتعلق الأولى بتنظيم الجهود، والثانية بتوصيف الوضع الراهن لكل منطقة، وذلك من خلال وكما سبق الذكر تحديد نقاط القوة والمقومات التنموية لكل منطقة؛ وتعيين بؤر التخلف والاحتياجات العامة؛ إحصاء الفرص المتاحة، وحصر التحديات الواجب مجابهتها، ويتم في الفترة الثالثة إعداد الخطوط العامة للاستراتيجية التنموية عبر تحديد الأهداف المرجوة، حصر الأدوات اللازمة (المادية، البشرية ... إلخ)،أما الرابعة فتمثل مرحلة تنفيذ وتجسيد الاستراتيجية التنموية؛ وأخيرا مراجعة وتقييم نتائج الاستراتيجية التنموية.

3-2-3-اعتماد المنهج التشاركي:

وذلك في إعداد، تنفيذ وتقييم مراحل استراتيجية التنمية الموجهة لهذه المناطق ولكل منطقة على حدا، بإشراك كل الأطراف الفاعلة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، بمن فيهم القطاع الحكومي بكل مؤسساته، القطاع الخاص بكل مكوناته، والمجتمع المدني بكامل فعالياته. وهنا تجدر الإشارة أن هنالك 3 شروط أساسية وعضوية لنجاح الآلية التشاركية: أولها، إرادة السلطة المركزية (الحكومة)، وثانيها، إرادة السلطة المحلية (القائمين المحليين على المنطقة)، وثالثها وأهمها، وجود مجتمع مدني وفعاليات مجتمعية مهيكلة وواعية.

4- الخاتمة:

تتميز المناطق الحدودية للجزائر بعدة مقومات تعتبر نقاط قوة بالنسبة لتنميتها، وذلك كون أن الجزائر لها علاقات سياسية جيدة مع كل الدول المجاورة مع فتورها مع المغرب، بالإضافة إلى تشابه الثقافات الدينية بين الجزائر و المغرب وتونس وليبيا و موريطانيا وتقاربها من حيث المصير المشترك مع النيجر ومالي، كما أن الجزائر تعتبر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى امتلاك ثروات طبيعية و منجمية و شمسية و طاقوية، وهذا ما يستدعي استغلال كل هذه

الإمكانيات المتاحة بكافة أشكالها، وتسخيرها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطوير و التنمية في المناطق الحدودية، من خلال ادراج شقين هامين ضمن استراتيجية تنمية المناطق الحدودية، الأول يتضمن إجراءات استعجالية لتحسين الظروف المعيشية للسكان بتلك المناطق، و الشق الثاني يتضمن تدابير و برامج خاصة تهدف إلى التأهيل الاقتصادي و الاجتماعي المستدام للأقاليم الحدودية حسب خصوصيات كل منطقة.

5-قائمة المراجع:

1- جميلة علاق، رباب بولمشاور. (جويلية 2019). المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 4* (العدد2).

2- خروف منير و آخرون. (2015). ثر التجارة الدولية على المناطق الحدودية الجزائرية. *الملتقى الدولي الثاني حول تنمية و تطوير المناطق الحدودية جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس.*

3- دنيازاد عنان. (2018). تأثير الانفلات الأمني لدول الجوار على أمن المناطق الحدودية و تنميتها في الجزائر. *مجلة الاقتصاد و القانون*(العدد 2)،.

4- طالبي صلاح الدين. (2020). السياسات الاقتصادية العمومية المتبعة لتنمية المناطق الحدودية و دورها في مكافحة الفقر في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية* (العدد 01)،

5- عبد الهادي عباد، منير رابحي. (جوان 2019). تنمية و تطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي. *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد1*، (العدد1).

6- فوقة فاطمة نصر الدين قارة عشيرة. (ديسمبر 2018). مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات. *مجلة الاقتصاد والقانون*(العدد 02)،

7- نور الدين جوادي. (19 ديسمبر 2020). *"تنمية" مناطق الظلّ": تحدي الجزائر الجديدة، وهدف استراتيجي ترسمه أربعة شروط*. تم الاسترداد من https://www.altahrironline.com/ara/articles/35785